Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences
Volume (6), Issue (18): 30 Jul 2022
P: 14 - 35
ISSN: 2522- 3372
مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية
المجلد (6)، العدد (18): 30 يوليو 2022م
ص: 14 - 35

Impact of Economic Liberalization Policy on Economic Activity in Sudan during the Period (1992- 2018)

Ali Elhassan M. Nour
Mohsin Mahir Seed
Abdelazeez Mozamil Gifoon
University of Bakh- erruda || Sudan

Abstract: This study examined the impact of economic liberalization policy on economic activity in Sudan during the period (1992- 2014). The study aimed to recognize the macroeconomic indicators after the application of economic liberalization policy, also to show the effect of the economic liberalization policy on economic activity in Sudan. The study assumed there are a positive relationship between (exports, imports, and GDP) and negative relation between (money supply) and openness as a dependent variable. Also there is a positive relationship between (GDP) as dependent variable and) foreign direct investment FDI) as explanatory variables and a negative relationship with exchange rate. Foreign direct investment related negatively to exchange rate. The study used the analytical and descriptive method, by using ordinary least squares method (OLS), through the program (Eviews). The more important results of the study showed that (exports, imports, and GDP) had a positive impact on openness, also it's a proved that the currency devaluation is effected the economic activity in Sudan negatively. Also the results proof the significant hypotheses of the study (the positive effect of FDI on GDP and negative effect of exchange rate). The study recommended that there must be an increase on investment projects which leads to increases in goods and services, all that will decreases the inflation rate, and finally encourage foreign direct investment.

Keywords: Economic liberalization, Exchange Rate, Inflation, privatization, Economics Openness, Production, Investment.

أثر سياسة التحرير الاقتصادي على النشاط الاقتصادي في السودان خلال الفترة (1992 - 2018)

علي الحسن محمد نور
محسن ماهر سيد
عبد العزيز مزمل جفون
جامعة بخت الرضا || السودان

المستخلص: تناولت الدراسة أثر سياسة التحرير الاقتصادي على النشاط الاقتصادي في السودان خلال الفترة (1992- 2018)، هدفت الدراسة إلى التعرف على مؤشرات الاقتصاد الكلي بعد تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي، وفحص أثر سياسة التحرير الاقتصادي على النشاط الاقتصادي في السودان. افترضت الدراسة أن معامل الانفتاح التجاري كمتغير تابع يرتبط بعلاقة موجبة مع (الصادرات، والواردات، والناتج المحلي الإجمالي)، وبعلاقة سالبة مع (عرض النقود). ومن جهة أخرى توجد علاقة موجبة بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع والاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير مستقل وسالبة مع سعر الصرف. وأن الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط بعلاقة عكسية مع

سعر الصرف. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)، عن طريق برنامج (Eviews). توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن الصادرات، والواردات ذات أثر إيجابي على معامل الانفتاح التجاري، وسالبة مع عرض النقود وأن سياسة تخفيض العملة أثرت بصورة سلبية على النشاط الاقتصادي، أيضاً أثبتت النتائج صحة الفرضيات بأن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي موجبة، وسالبة مع سعر الصرف. واستنادا للنتائج أوصى الباحثون بضرورة زيادة المشاريع الاستثمارية التي تؤدي إلى زيادة السلع والخدمات، ومن ثم انخفاض الأسعار. أخيرا لابد من تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الكلمات المفتاحية: التحرير الاقتصادي، سعر الصرف، التضخم، الخصخصة، الانفتاح الاقتصادي، الإنتاج، الاستثمار.

1. مقدمة.

تعاني معظم الدول النامية من انفتاح اقتصادياتها بشكل كبير تجاه اقتصاديات الدول المتقدمة وينعكس ذلك سلباً على استقرار الاقتصاد المحلي فيها، وينتقل تأثير التغيرات الخارجية لأي دولة من خلال ميزان المدفوعات. هذه التأثيرات تشمل تدهورا في شروط التبادل التجاري، وتباطؤ معدلات النمو في القطاع الصناعي، وأسعار الفائدة الأجنبية الحقيقية، وعوامل داخلية تشمل العجز المالي. يرتبط التحرير الاقتصادي بالليبرالية الكلاسيكية. يعرف باختصار بأنه إزالة الضوابط من أجل تشجيع التنمية الاقتصادية كما أنه مفهوم مرتبط بالنيو ليبرالية. أتبعت معظم دول العالم الأول طريق التحرير الاقتصادي في العقود الأخيرة بهدف زيادة قدراتها التنافسية كبيئات مناسبة للأعمال. تشمل سياسات التحرير الخصخصة الجزئية أو الكاملة للمؤسسات الحكومية والأصول، وزيادة مرونة سوق العمل، وانخفاض معدلات الضرائب للشركات، وفرض قيود أقل على رؤوس الأموال المحلية والأجنبية، وإيجاد أسواق مفتوحة. في البلدان النامية يشير التحرر الاقتصادي إلى مزيد من الانفتاح على رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية. تعتبر الصين، والبرازيل، والهند من أسرع الاقتصاديات النامية والتي حققت معدلات نمو اقتصادي سريعة بعد تحرير رأس المال الأجنبي. العديد من البلدان في الوقت الحاضر لاسيما في العالم الثالث ليس لديها خيار سوى العمل على تحرير اقتصادياتها من أجل أن تظل قادرة على المنافسة في جذب واستبقاء كل من استثماراتها الداخلية والخارجية. هذه الدراسة تحاول فحص أثر سياسة التحرير الاقتصادي على السودان، خلال الفترة (1992- 2018).

مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة الدراسة في أن اقتصاد السودان يعاني ومنذ الاستقلال من مشكلات كبيرة مثل ضعف الإنتاج والإنتاجية في جميع قطاعاته، أدى هذا إلى ضعف الصادرات، وميزان المدفوعات، والعجز المالي المستمر، وكذلك ارتفاع معدلات التضخم، وتدهور سعر الصرف، وارتفاع معدلات البطالة. الأمر الذي شجع صناع القرار حينها من إتباع سياسات صندوق النقد والبنك الدولي.

أسئلة الدراسة:

يمكن تحديد مشكلة الدراسة في السؤالين الآتيين:

1- ما أبرز مؤشرات الاقتصاد الكلي في السودان قبل وبعد سياسة التحرير الاقتصادي؟
2- ما أثر سياسة التحرير الاقتصادي على النشاط الاقتصادي في السودان؟

فرضيات الدراسة:

1- هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معامل الانفتاح التجاري كمتغير تابع و(الصادرات، والناتج المحلي الإجمالي، والواردات) كمتغيرات مستقلة.

2- توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين معامل الانفتاح التجاري وعرض النقود كمتغير مستقل.
3- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع والاستثمار الأجنبي المباشر، وعكسية مع سعر الصرف.
4- توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف.

أهداف الدراسة:

1. التعرف على مؤشرات الاقتصاد الكلي في السودان قبل وبعد سياسة التحرير الاقتصادي.
2. فحص أثر سياسة التحرير الاقتصادي على النشاط الاقتصادي في السودان.

أهمية الدراسة:

اكتسب موضوع التحرير الاقتصادي أهمية متزايدة في العقود الأخيرة من القرن العشرين على المستويات الإقليمية والدولية كمنهج للإصلاح الاقتصادي في بلدان العالم الثالث أو المتقدم. يدعم هذا تزايد عمليات العولمة الاقتصادية التي تقودها الشركات العملاقة والمنظمات ذات العلاقة المباشرة باقتصاديات البلدان النامية كصندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية التي تبنت الدعوة للسياسات التصحيحية وإعادة هيكلة وتكييف الاقتصاديات.

2- الدراسات السابقة.

- **دراسة عبد الرحمن (2005):** أثر سياسة التحرير الاقتصادي على معدلات التضخم في السودان خلال الفترة (1983- 2001). هدفت الدراسة إلى تفسير سلوك معدل التضخم والمتغيرات المتعلقة به في ظل سياسة التحرير الاقتصادي. أهم الفروض التي قامت عليها الدراسة هو أن سياسة التحرير الاقتصادي غيرت من سلة الاستهلاك، وهناك تباين واضح بين معدلات التضخم قبل وبعد سياسة التحرير الاقتصادي. اتبعت هذه الدراسة المنهج الاستقرائي، الاستنباطي، والمنهج الوصفي التحليلي. من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هو أن تخفيض سعر الصرف قد أدى إلى زيادة معدلات التضخم بالبلاد، وكما يوجد تذبذب في السياسات وعدم التناسق الداخلي بين المؤشرات الاقتصادية الكلية وتغير نمط الإنفاق لدى المستهلكين، مع ظهور سلع وخدمات جديدة لدى المستهلكين. أوصت الدراسة بضرورة إتباع ثبات سياسة سعر الصرف وعدم اللجوء إلى سياسة التمويل بالعجز، والعمل على إنشاء نظام إحصائي دقيق يقوم بعمل مسح يساعد على معرفة الصرف الحقيقي.
- **دراسة أبو بكر (2011):** أثر سياسة التحرير الاقتصادي على معدلات التضخم في السودان خلال الفترة (1990- 2010). هدفت الدراسة إلى فحص أثر سياسة التحرير الاقتصادي على معدلات التضخم باعتباره أهم الآثار الاقتصادية المتوقعة والتي قد تحدث نتيجة لتنفيذ هذه السياسة. افترضت الدراسة أن سياسة التحرير الاقتصادي أدت إلى زيادة معدلات التضخم في السودان. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي مع الاعتماد على المصادر الثانوية. توصلت الدراسة إلى أن سياسة التحرير الاقتصادي لعبت دوراً كبيراً في ارتفاع معدلات التضخم خلال فترة الدراسة، إذ ارتفع التضخم بصورة ملحوظة خاصة في بداية تطبيق السياسة. أوصت الدراسة باتخاذ التدابير الضرورية لخفض معدلات التضخم عن طريق السياسة المالية والنقدية، والاستفادة من الاستثمارات الأجنبية والمحلية في زيادة الإنتاج.
- **دراسة محمد (2011):** أثر تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي على الاستثمار في السودان خلال الفترة (1995- 2005). هدفت الدراسة إلى تقييم مدى نجاح سياسة التحرير الاقتصادي في تحسين واقع الاستثمار في السودان

خلال فترة الدراسة، وزيادة معدلاته، وقدرتها على استقطاب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، إضافة إلى معرفة استراتيجية الاستثمار التي تم وضعها في إطار سياسة التحرير. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال واقع البيانات وتحليلها. أهم الافتراضات التي قامت عليها الدراسة أن سياسة التحرير الاقتصادي كان لها أثر إيجابي على الاستثمار. أهم النتائج التي تم التوصل إليها هو أن تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي كان له آثار إيجابية على الاقتصاد السوداني تمثلت في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وساهمت سياسة التحرير في تحسين مناخ الاستثمار في السودان، ومن ثَمّ ارتفاع معدلاته خاصة الاستثمارات الأجنبية.

- **دراسة السواعي (2014):** أثر تحرير التجارة والتطور المالي على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1992-2011). هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة بين تحرير التجارة والتطور المالي (الائتمان المحلي، الائتمان الخاص، وعرض النقود)، والنمو الاقتصادي في الأردن في المدى القصير والمدى الطويل. افترضت الدراسة أن التطور المالي وتحرير التجارة يحفزان النمو الاقتصادي، وأن تحرير الواردات يساعد في نقل التكنولوجيا باستيراد السلع الرأسمالية المتقدمة، ونقل الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتكنولوجيا من الدول الصناعية إلى الدول النامية، وأن استراتيجية التنمية المرتكزة على التصدير تحقق نموا مرتفعا بسبب عوائد الحجم وتأثير المنافسة. أتبعت الدراسة نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة. كشفت نتائج الدراسة إلى العلاقة القصيرة والطويلة المدى بين النمو الاقتصادي، وتحرير التجارة، والتطور المالي. وأظهرت النتائج تأثيراً سالباً للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي على المدى القصير والمدى الطويل. وأن تحرير التجارة لا يعزز النمو الاقتصادي، وكذلك فإن تحرير القطاع المالي له تأثير سلبي على نمو الناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل. أوصت الدراسة بأنه لا بد من تنشيط الصناعات المحلية والالتزام بأفضل الممارسات الدولية في تجهيز الصادرات، ودعم تمويل المصدرين.

تعليق على الدراسات السابقة:

من الملاحظ أن الدراسة اتفقت مع كل من دراسة عبد الرحمن، وأبو بكر، ومحمد في أن سياسة التحرير الاقتصادي أثرت على متغيرات الاقتصاد الكلي السوداني بشكل سلبي، حيث ركزت الدراسات المذكورة على أثر سياسة التحرير الاقتصادي على تصاعد معدلات التضخم. بينما تناولت الدراسة الحالية أثر سياسة التحرير الاقتصادي على عدد من متغيرات الاقتصاد الكلي، ويتضح الأثر الواضح في متغير سعر الصرف والذي يتصف بالتدهور المستمر. أما دراسة السواعي تناولت الأثر الإيجابي لسياسة التحرير الاقتصادي على المتغيرات النقدية في الاقتصاد الأردني. اختلفت الدراسة مع الدراسات السابقة في حداثة الفترة الزمنية التي تم استخدامها لتتناول تأثير بعض المشكلات التي عانى منها الاقتصاد السوداني مثل عدم الاستقرار الأمني، والسياسي، وفرض المزيد من العقوبات الاقتصادية، وانتشار مرض كوفيد 19.

3- منهجية الدراسة.

تعتمد الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي عن طريق برنامج (Eviews) باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) من أجل معرفة أثر سياسة التحرير الاقتصادي على مؤشرات الاقتصاد الكلي في السودان خلال فترة الدراسة.

4- الجانب النظري.

1.4. مفهوم سياسة التحرير والانفتاح الاقتصادي:

يعد موضوع الإصلاح الاقتصادي والتحول إلى اقتصاد السوق من المواضيع المهمة، حيث يوضح لنا هذا الأمر علاقة التنمية الاقتصادية بالتصحيحات الهيكلية في الاقتصاد الوطني والتحول إلى اقتصاد السوق، ومساهمة التحول إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي، وتحسين مستوى الجودة في إنتاج السلع والخدمات، وخفض عجز الموازنة. ومن ثَمّ خفض العبء الضريبي على المواطن والتخلص من الآثار السلبية للتضخم، وزيادة الادخار الكلي ومن ثم الاستثمار (الكفري، 1982). شهد العالم متغيرات شتى أبرزها التغيرات الاقتصادية التي انتهجتها جميع دول العالم في سياسة الانفتاح الاقتصادي. حرية الاقتصاد، وحرية التجارة، وفتح الاقتصاد أمام الاستثمارات الأجنبية، وهجرة الأفراد. أكتسب موضوع التحرير الاقتصادي أهمية متزايدة في العقود الأخيرة من القرن العشرين على المستويات الإقليمية والدولية كمنهج للإصلاح الاقتصادي في بلدان العالم الثالث والمتقدم. صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية قاموا بالدعوة للسياسات التصحيحية، وإعادة هيكلة، وتكييف الاقتصاديات بحيث تهدف هذه السياسات إلى تحجيم دور الدولة وقطاعها العام في النشاط الاقتصادي، واندماج وتكامل الاقتصاد الوطني مع الدولي (عبد الله، 2009). سياسة التحرير الاقتصادي هي جزء من عملية اقتصاد السوق الحديث، ذلك النظام الذي يعتمد على الفلسفة الاقتصادية الليبرالية الهادفة إلى تصحيح مسار الاقتصاد القومي ونقله من نظام يعتمد على التخطيط في إدارة شؤونه الاقتصادية إلى نظام يأخذ أسباب ومفاتيح التنظيم الاقتصادي السوقي لإتمام مسيرة الإصلاح الاقتصادي القومي في عالم يعتمد النمو الاقتصادي الذاتي (عبد الله، 2012).

2.4. تطور سياسة التحرير الاقتصادي:

بدأت الفكرة منذ ظهور مدرسة التجاريين خلال الفترة (1776 -1500)م، كانت خلاصة أفكار التجاريين تقوم على أن الذهب والفضة هما مصدر ثروات الأمم والشعوب. بعد انهيار أفكار التجاريين ظهرت المدرسة الكلاسيكية عام (1776)، في إنجلترا منذ ظهور كتاب ثروة الأمم للمفكر آدم سميث وتقوم أفكار هذه المدرسة على مبدأ دعه يعمل دعه يمر، وأن خير حكومة هي التي تقلل من الحكم وأن قوى السوق الحر القائم على المنافسة هي التي تدير الإنتاج والتوزيع والتبادل والنظام الاقتصادي يسير نفسه بنفسه دون تدخل من الحكومة. ويلاحظ أن المدرسة الكلاسيكية تقوم على الحرية المطلقة للنشاط الاقتصادي وتدخل الدولة يكون في أضيق الحدود. أهم من استفاد من هذه المدرسة هم التجار ورجال الأعمال فقد منحتهم درجة عالية من الهيبة والاحترام في عالم كان يقدس طبقة الأشراف، النبلاء، وملاك الأراضي. استمرت هذه الأفكار سائدة لفترة طويلة من الزمن إلى أن ظهرت مشكلة الكساد العالمي خلال الفترة (1933 -1929)م (الركابي، 2012). تعتبر سياسة التحرير الاقتصادي سياسة عالمية معروفة منذ القدم وذلك منذ آدم سميث الذي دعا فيها لخروج الدولة عن النشاط الاقتصادي، وترك الأمر لآلية السوق التي تحدث التوازن. وهذا يتطلب التحرر في كافة مناحي الحياة وعدم وجود قيود (دعه عمل دعه يمر) حتى يسير التحرير الاقتصادي بطريقة صحيحة ويحقق التنمية الاقتصادية، وهذا يعني أنه لابد من توفير الحرية السياسية؛ لأن الدولة عندما تتبنى سياسة التحرير الاقتصادي والتكيف الهيكلي تنسحب من كافة الأنشطة الاقتصادية. عرفت الوقائع الاقتصادية العالمية قبل نهاية الحرب العالمية الثانية العديد من التحولات والتغيرات التي أثرت على النظام الاقتصادي العالمي. أبرزها تقييد التجارة العالمية وتنافس الدول الصناعية فيما بينها على تخفيض قيمة العملة مما أدى إلى ظهور العديد من الاختلالات في النظام النقدي العالمي. ونتيجة لهذه الأوضاع قامت الولايات المتحدة

الأمريكية وبحضور مجموعة من الدول إلى عقد مؤتمر دولي عرف بمؤتمر (بريتين وودز) عام (1944)، هدفت من خلاله إلى محاولة إيجاد حلول للمشكلات التي عانت منها دول العالم، وقد تمخض عن انعقاد هذا المؤتمر إنشاء مؤسستين هما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (أيمان، 2014). بدأت الدعوة إلى الإصلاح الاقتصادي وفق الوصفة الليبرالية التي تبناها (وفاق واشنطن) بهدف الالتحاق بالعولمة والاندماج مع الاقتصاد العالمي ويدور حول ثلاثة نقاط وهي: الاعتماد على الأسواق الحرة، سواء فيما يتعلق بالمعاملات بين الداخل أو المعاملات بين الداخل والخارج، شاملاً تحرير التجارة وفتح الأبواب أمام تدفقات الاستثمار الأجنبي. إطلاق مجالات العمل أمام القطاع الخاص بشقيه المحلي والأجنبي، واعتباره ركيزة التنمية، وتشجيعه بشتى السبل، بما في ذلك الخصخصة. تقليل دور الحكومة في تدخلها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (بلول، 2009). شروط صندوق النقد والبنك الدولي تظل شروطاً عادية لو كانت الدول مواظبة على السداد ولكن لو تعثرت لأي سبب عن السداد أو أنكرت هذا الدين فهي تكون معرضة لعقوبات سياسية واقتصادية وربما أدى ذلك لتدخل عسكري ضدها بطريقة أو أخرى، أو قد تلجأ الدولة إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية. تتم إعادة جدولة الديون بالذهاب إلى نادي باريس للبدء في رحلة جديدة لإعادة جدولة الديون تختلف عن الشروط الأصلية التي بناءً عليها تم تقديم القروض ويتم ذلك من خلال خطوتين أساسيتين هما: اتفاق الدول المدينة على برنامج إصلاح اقتصادي وتصحيح هيكلي مع صندوق النقد الدولي. الحصول على موافقة جماعية من الدول الأعضاء بنادي باريس على شروط إعادة الجدولة وهي الشروط التي ستدور حولها المفاوضات الثنائية بين المدينين وكل دولة دائنة على حده. ومن هنا يبدأ التدخل الخارجي في الشئون الاقتصادية للدول المدينة هذا وقد حدد صندوق النقد والبنك الدولي ثلاث آليات لتنفيذ شروطه وهي تحرير الأسعار: يتضمن تحرير أسعار السلع والخدمات، ومستلزمات الإنتاج الحد من تدخل الدولة في تحديد الأسعار أو التسليم الإجباري للمحاصيل، وتحرير أسعار الفائدة، وتوحيد أسعار الصرف، وإلغاء الحد الأدنى للأجور. سياسة الخصخصة: تسعى إلى أن يطغى دور القطاع الخاص ويحل محل القطاع العام في النشاط الاقتصادي مما يؤدى إلى تراجع دور الدولة ويتم ذلك عن طريق بيع مشاريع القطاع العام الخاسرة إلى القطاع الخاص لتشغيلها على أساس تجارى بهدف زيادة الربح (هاجر، 2009).

3.4. العولمة الليبرالية والتنمية الاقتصادية:

تنطوي العولمة على مفارقات كبيرة وهي التي تشكل مصدر قوتها وديناميكيتها. فهي في الوقت الذي تفتح فيه آفاقاً جديدة للجماعات، من خلال ما تقدمه من فرص النمو الاقتصادي والتجاري وإعادة توزيع عناصر القوة والثروة وميلاد اقتصاد جديد قائم على تراكم رأس المال المعرفي اللامادي تطرح عليها تحديات كبيرة أيضاً. مما يزيد من حجم هذه التحديات خريطة توزيع القوة والقرار في حقل العلاقات الدولية التي تحرم البلدان والمجتمعات الصغيرة من أي قدرة على التأثير على برنامج العولمة الراهن. وتضطرها إلى الاصطفاف خلف القوى الصناعية والمؤسسات المالية والتجارية العالمية. الدول بعد الحرب العالمية الثانية توجهت نحو التنمية الاقتصادية مقتنعة بأن الحفاظ على استقلالها الاقتصادي هو الضامن الوحيد للحفاظ على استقلالها السياسي وقد خاضت هذه الدول هذه العملية بمعوقاتها المتعددة، وتغلبت على بعض منها، إلا أن شح رأس المال كان أكبر معوقاتها، وهو ما أدى بها إلى الاعتماد على المصادر الخارجية التي اتخذت أشكالا متعددة كالمنح، والقروض، والمساعدات. ونظراً إلى العواقب السلبية لهذه الأشكال، وإلى جانب الاضطرابات الاقتصادية التي عانت منها هذه البلدان، وجدت في الاستثمار الأجنبي ملاذاً آمناً لها، وذلك لما له من ميزات مثل توفير رؤوس الأموال، ونقل التكنولوجيا وزيادة فرص العمل، وتقليل التبعية، وتعزيز معدلات النمو الاقتصادي (السواعي، 2014). واجهت الدول النامية في منتصف القرن الماضي أزمات

حادة ومتنوعة مثلت عوائق كبيرة حالت بين هذه الدول والتنمية الاقتصادية. وقد تنوعت أسباب مشاكل الاختلالات الاقتصادية التي اكتسحت هذه الدول. منها ما هو ناجم من السياسات الداخلية والتوسعية، ومنها ما هو ناتج من الصدمات والتطورات الخارجية السلبية كارتفاع أسعار الفائدة وتدهور شروط التبادل التجاري وغيرها. في سبيل التغلب على هذه المشاكل لجأت أغلب الدول النامية إلى المؤسسات الدولية من أجل الحصول على تمويلات تقضي على مشكلة عدم التوازن سواء على المستوى الخارجي أو على المستوى الداخلي، مقابل القيام ببرامج إصلاحات اقتصادية (مولاي، 2005). بصفة عامة تتكون برامج الإصلاح الاقتصادي التي تضم سياسات التثبيت والتكيف من مكونين أساسيين أولهما: سياسات التثبيت ويختص بها صندوق النقد الدولي، وهي تركز على إدارة جانب الطلب من خلال إتباع سياسات مالية ونقدية انكماشية تستهدف معالجة العجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات في الدول المعنية. ثانيهما: هو ما يعرف باسم سياسات التصحيح أو التكيف الهيكلي، ويختص بها البنك الدولي وتركز على تصحيح هيكل الإنتاج وإدارة جانب العرض من خلال إصلاح السياسات السعرية، وتحرير التجارة الدولية، وتحرير أسواق العمل ورأس المال (جميل، 2006). تجدر الإشارة إلى تكامل عمل صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي التي تضم المؤسسة الدولية للتمويل (IFC) والمؤسسة الدولية للتنمية (IDA)؛ بينما يركز (IMF) في المقام الأول على أداء الاقتصاد الكلي، والقطاع المالي. ينصب اهتمام البنك الدولي على القضايا طويلة الأجل والمتعلقة بالتنمية وتخفيض حدة الفقر. وتضم أنشطة البنك الدولي تقديم القروض إلى البلدان النامية وبلدان التحول الاقتصادي لتمويل مشاريع البنية التحتية وإصلاح قطاعات بعينها في الاقتصاد والإصلاحات الهيكلية الأوسع نطاقاً. أما صندوق النقد الدولي فلا يقدم التمويل لقطاعات بعينها، وإنما لغرض تقديم دعم عام لميزان المدفوعات والاحتياطيات الدولية في البلد المعني في الوقت الذي يقوم فيه ذلك البلد باتخاذ إجراءات على صعيد السياسات لمواجهة ما يمر به من مصاعب (الفتلاوي، 2009).

4.4. أهداف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي:

يهدف (IMF) إلى العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والمحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين الدول الأعضاء، وتجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات. تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، ومن ثَمّ الإسهام في تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة والدخل الحقيقي والمحافظة عليها. تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي بواسطة هيئة دائمة تهيئ سبل التشاور والتآزر فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية (الفتلاوي، 2009). أما البنك الدولي: يهدف إلى تقديم القروض للدول الأعضاء أو للمؤسسات الاقتصادية الخاصة القائمة في أراضيها من الأرصدة الرأسمالية المتاحة. تشجيع الاستثمارات الخاصة الأجنبية، سواء بتقديم الضمانات اللازمة أو بالمشاركة بنصيب من القروض الأجنبية المقدمة للدول الأعضاء. تنمية وتشجيع كل من التجارة والاستثمارات الدولية، والعمل على استقرار موازين مدفوعات. تشجيع الاستثمارات الإنتاجية اللازمة لتنمية وتعمير أقاليم الدول الأعضاء وتنمية مواردها الإنتاجية، إلى جانب المعاونة في رفع إنتاجية ومستوى معيشة وظروف العمل في الدول الأعضاء. توفير المعونات الفنية لإعداد وتنفيذ الخطط الاستثمارية الائتمانية والمساهمة في إعداد وتدريب الكوادر الفنية والإدارية التي تحتاجها خطط الإنماء في الدول النامية عن طريق معهد التنمية الاقتصادية التابع للبنك الدولي (البطريق، 1986).

5. الجانب التطبيقي.

يعتبر السودان بلداً شاسعاً وغنياً بالموارد الطبيعية (الأراضي الخصبة، المياه الوفيرة، الغابات، الثروة الحيوانية)، فهو من حيث موارده الطبيعية وثرواته من أغنى إحدى عشرة دولة في العالم، لكن يعمل غالبية سكانه بالزراعة ويقدروا بحوالي (80%) من جملة السكان، وقد شكلت المحاصيل الزراعية النقدية كالقطن والسمسم والصمغ العربي المصدر الرئيسي للصادرات السودانية حتى عام (1999) وهو العام الذي بدأ فيه تصدير النفط السوداني ومن ثم بعد ذلك شهدت صادرات السودان الزراعية تدهوراً ملحوظاً (أبو شرار، 2007). السودان بدأ كغيره من الدول النامية في فترة ما بعد الاستقلال يتبنى مبدأ حرية التجارة صادراً ووارداً مع عدم الارتباط مع أي مجموعة اقتصادية أو سياسية ورغم أن هذا المبدأ ظل هو السياسة الملحقة حتى عام (1969). إلا أن تجارة السودان بالنسبة للصادرات كانت دائماً نحو دول السوق الأوربية المشتركة ودول غرب أوربا حيث فاضت صادرات السودان لهذه الدول حوالي (80%) من جملة صادراته خلال حقبة الستينات وربما يكون مبدأ حرية التجارة هو الوضع الأمثل في المدى البعيد ولكن واجه السودان وضعاً صحياً أجبره على التخلي عن هذا المبدأ الاقتصادي المعروف فقد كانت الشركات والمصالح الأجنبية تسيطر على تجارة السودان الخارجية في التصدير والاستيراد كما واجهت سلع الصادرات السودانية منافسة حادة من قبل الدول الأخرى المصدرة للسلع الأولية مما اضطرت الحكومة لاتخاذ بعض السياسات التفضيلية (كاتفاقيات الدفع مع الدول الصديقة) لتوفير احتياجات البلاد من العملات الأجنبية (جمعة، 1986).

1.5. النشاط الاقتصادي في السودان:

تبنى تجارة السودان الخارجية على نتائج صادراتها التي تتكون أساساً من المواد الأولية أو المنتجات الزراعة. والواردات التي تتكون من المواد الغذائية الاستهلاكية، والمنتجات الصناعية والمعدات، والآلات، ووسائل النقل، والمواد الخام والكيماويات (سامية، 2012). اقتصرت الصادرات السودانية أثناء الاستعمار وبعد الاستقلال على سلع محدودة يتزعمها القطن الذي كانت صادراته تذهب في مجملها إلى المصانع البريطانية، وكانت تقوم بالتصدير شركات أجنبية. بعد الستينيات دخلت بعض البيوت السودانية في عملية التصدير لتصدير القطن، والصمغ العربي، والحبوب الزيتية واستمر ذلك حتى العام (1969). ففي العام (1973) وقعت وزارة التجارة كل سلع الصادر والوارد تحت أمر الترخيص بدلاً عن استمارة (EX)، كما قام بإنشاء شركات لتصدير الصمغ العربي، والحبوب الزيتية، وشركات القطن لتصدير القطن ومؤسسة لتصدير المواشي (إنعام، 2005). إلا أن تجارة السودان بالنسبة للصادرات كانت دائماً نحو دول السوق الأوربية المشتركة ودول غرب أوربا. حيث فاضت صادرات السودان لهذه الدول حوالي (80%) من جملة صادراته خلال حقبة الستينات وربما يكون مبدأ حرية التجارة هو الوضع الأمثل في المدى البعيد ولكن واجه السودان وضعاً صحياً أجبره على التخلي عن هذا المبدأ الاقتصادي المعروف. كانت الشركات والمصالح الأجنبية تسيطر على تجارة السودان الخارجية في التصدير والاستيراد كما واجهت سلع الصادرات السودانية منافسة حادة من قبل الدول الأخرى المصدرة للسلع الأولية. مما اضطرت الحكومة لاتخاذ بعض السياسات التفضيلية (كاتفاقيات الدفع مع الدول الصديقة) لتوفير احتياجات البلاد من العملات الأجنبية (جمعة، 1986).

الجدول رقم (1) الميزان التجاري قبل سياسة التحرير الاقتصادي للفترة (1980- 1990)

العام	الصادرات (X)	الواردات (M)	الميزان التجاري (TB)
1980	394.60	783.50	- 388.90
1981	554.40	997.80	- 443.40
1982	684.90	1709.40	- 1024.50

العام	الصادرات (X)	الواردات (M)	الميزان التجاري (TB)
1983	967.50	2351.80	- 1384.30
1984	1300.20	2193.30	- 893.10
1985	997.40	2280.20	- 1282.80
1986	1172.20	2719.70	- 1547.50
1987	539.97	2294.00	- 1754.03
1988	2433.20	4294.30	- 1861.10
1989	3422.70	6078.40	- 2655.70
1990	3526.00	5062.00	- 1536.00

المصدر: إحصائيات وزارة المالية والاقتصاد الوطني.

وباستخدام البيانات في الجدول (1) يمكن رسم الشكل التالي الذي يوضح جملة الصادرات والواردات خلال الفترة (1990 -1980). يظهر أن قيمة الواردات تفوق جملة قيمة الصادرات خلال الفترة المذكورة ومن ثَمّ حدث عجز في الميزان التجاري خلال الفترة، والشكل التالي يوضح ذلك:

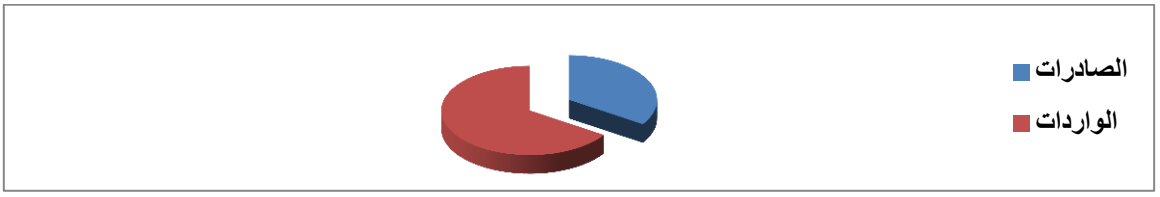

المصدر: إعداد الباحثين (2018)م

يلاحظ من الشكل السابق أن جملة قيمة الواردات فاقت جملة قيمة الصادرات خلال الفترة الموضحة أعلاه، أي ما يقارب الضعف لقيمة الصادرات بقيمة (30764.4) مقابل (15993) مليون دولار للصادرات، هذا التدهور في الميزان التجاري خلال هذه الفترة كان سببه عدة عوامل منها الوضع السياسي غير المستقر، وعدم الاستقرار الأمني، والوضع الاقتصادي المتردي بسبب الجفاف خاصة في النصف الثاني من الثمانينات. نجد أن السودان يمتلك تنوعاً في صادراته الزراعية العضوية مثل الثروة الحيوانية، والمحاصيل الزراعية لزيادة تنافسيه المنتجات السودانية في الأسواق العالمية يجب أن يكون هنالك اهتمام بتقليل تكلفة الإنتاج، وإلغاء الرسوم المحلية. وأيضاً الاهتمام بالتعبئة والتغليف الذي يلبي أذواق المستهلك الأجنبي، وضعف الترويج، وتدني القوة الشرائية للجنيه السوداني ساهم في ارتفاع تكلفة واردات مدخلات الإنتاج، وتكلفة أداء الأعمال مرتفعة جداً، وأخيراً استيفاء الشروط الصحية والمواصفات المطلوبة (تقرير وزارة التجارة، 2011).

2.5. سياسات سعر الصرف في السودان قبل سياسة التحرير:

السودان لم يستخدم سياسات سعر الصرف كأداة لإصلاح الاختلال الهيكلي في ميزان المدفوعات وإحداث التوازن الداخلي والخارجي إلا في نهاية السبعينات، عندما بدأت الحكومة في إحداث سلسلة من التخفيضات في أسعار صرف الجنيه السوداني في العام (1978)، ليتواصل تخفيض سعر الصرف بصورة مستمرة تحت إشراف صندوق النقد الدولي ووفقاً لتوجهاته بهدف علاج الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد وتقليل عجز ميزان المدفوعات وتشجيع الاستثمار (يوسف، 2008). ظل السودان ولفترات طويلة يعاني من اختلالات بنيوية (هيكلية) في ميزان المدفوعات، الأمر الذي أدى إلى تعدد أسعار الصرف وتدهور قيمته الوطنية، وانعكس ذلك سلباً على مجمل الأداء الاقتصادي في البلاد. الأمر الذي أدى إلى تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير مما حدا إلى تعاون وتكامل المؤسسات النقدية والمالية الكبرى في البلاد (البنك المركزي ووزارة المالية) عن إيجاد آليات تعين على استقرار سعر الصرف في المدى

الطويل. بالتالي تعتبر سياسة سعر الصرف من السياسات الاقتصادية الكلية الهامة، وتستخدم بواسطة عدد كبير من الدول، خاصة النامية في إطار السياسات الأخرى لاستهداف تحقيق مؤشرات حقيقية مثل النمو الاقتصادي الموجب المستدام، وتخفيض معدل التضخم وعجز الحساب الجاري وغيرها، كما يستهدف سعر الصرف كآلية للمحافظة على استقرار معدل التضخم وتخفيضه (الخليفة، 2009). شهد سعر الصرف في السودان العديد من التغيرات خلال الفترة السابقة، فخلال الفترة من (1978 -1956)، أنتهج بنك السودان (ومن قبله لجنة العملة) سياسة سعر الصرف الثابت والتي بموجبها تحتفظ الدولة بسعر صرف محدد، ويقوم البنك المركزي ببيع وشراء العملات ويكون البنك المركزي مستعدا للتدخل والتحكم في العرض والطلب للمحافظة على استقرار سعر الصرف. تم استخدام سعر الصرف المعدل في بداية العام (1979)، والذي بموجبه تمكنت السلطة النقدية من استخدام سعر الصرف المعدل الذي أتاح للبنك المركزي تعديل السعر في حالة اكتشاف أن السعر ليس هو السعر الواقعي أو التوازني، حيث ظل سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار ثابتاً (0.77) دولار للجنيه. وخلال ذلك شهدت الفترة (1984 -1979)، في السودان وجود أكثر من سعر صرف، حيث سمح خلال هذه الفترة بوجود سوقين رسمي وآخر موازي (عبد الله، 2009). تم في العام (1985)، تخفيض سعر الصرف الرسمي بنسبة (48%) ليصبح السعر (2.50) جنيه للدولار الواحد، واستمرت سياسة التخفيض لسعر الصرف حتى عام (1986)، حيث تم قيام سوق الموارد لتعلق أسعار الصرف المختلفة بواسطة لجان متخصصة يتم من خلالها توزيع الموارد المتاحة من النقد الأجنبي على استخداماته المنظورة وغير المنظورة، واصل سعر الصرف في الانخفاض حتى بلغ (4.5) جنيه للدولار الواحد بنهاية عام (1986)، (نجلاء، 2003). وفي نهاية العام (1979)، تمت إزالة الضريبة والحوافز، واستحدث نظام سعرين للصرف بدلاً من تعدد الأسعار. وبنهاية (1981)، تم توحيد سعري الصرف الرسمي والموازي، وتأرجحت أسعار الصرف ما بين التعديل والتخفيض إلى أن صدر قرار بتكوين لجنة للتعامل في موارد السوق الحر بالنقد الأجنبي في العام (1986)، لكن خلال الفترة 1990 -(1989)، لم يتم تخفيض سعر الصرف بسبب ارتفاع معدلات التضخم في البلاد خلال تلك الفترة إلى أن وصل معدل التضخم (122.5%). لذلك يمكن القول بأنه لم تؤد التغيرات في سياسات سعر الصرف إلى نتائج إيجابية في تحسين موقف الميزان التجاري (الخليفة، 2009).

الجدول رقم (2) حركة سعر الصرف، والتضخم، وعرض النقود خلال الفترة (1980- 1990)م

العام	سعر الصرف (Ex)	التضخم (Inf)	عرض النقود (Ms)
1980	0.50	26.10	1232.11
1981	0.90	22.50	1569.61
1982	1.30	27.70	2161.04
1983	1.30	31.10	2774.50
1984	1.30	32.40	3261.49
1985	2.50	46.30	5274.00
1986	2.50	29.00	7266.00
1987	4.50	25.00	10407.00
1988	4.50	49.10	14209.00
1989	4.50	74.10	22709.00
1990	4.50	67.00	31645.00

المصدر: إحصائيات بنك السودان المركزي سنوات مختلفة.

من الجدول أعلاه يلاحظ أن هناك تناغما كبيرا بين (Inf, Ms, and Ex) مما يدل على وجود علاقة طردية وقوية بين تلك المؤشرات، ويرجع ارتفاع (Inf) لارتفاع التكاليف، حيث أن الزيادة في الأسعار ناتجة عن تغير الظروف المحيطة بعرض السلعة وليس الطلب عليها، كنقص المواد الخام أو ارتفاع أسعار الواردات ومدخلات الإنتاج، ووجود الطاقات العاطلة وانخفاض الإنتاجية.

3.5. سياسة التحرير الاقتصادي والسياسات الاقتصادية الكلية في السودان:

سياسة التحرير الاقتصادي 1992م: أعلن السودان سياسات الإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي في إطار الموجهات الاقتصادية الكلية أو ما عرف بالاستراتيجية القومية الشاملة للفترة (2002 -1992). والتي استوعبت موجهات البرنامج الثلاثي الإنقاذ الاقتصادي (1993 -1990)م. استهدفت الاستراتيجية معالجة الاختلالات والتشوهات الهيكلية الاقتصادية التي واجهت الاقتصاد وحدت من انطلاقه. والعمل على احتواء مدى تأثيرها والتدرج في إزالتها وعكسها لأوضاع إيجابية. تمثلت تلك الاختلالات المعينة بالمعالجة كأهداف للبرنامج في الآتي: المستويات الضعيفة والمتراجعة لمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، والضغوط التضخمية المتصاعدة، وعدم التوازن الداخلي والخارجي، وأخيراً المستويات المتواضعة للادخار (الخليفة، 2009). بحلول العام (1992)، تم الإعلان عن سياسة التحرير الاقتصادي، وذلك بهدف تحريك جمود الاقتصاد الوطني بدفع عجلة الإنتاج من السلع والخدمات، من خلال خلق البيئة المناسبة لحرية حركة عوامل الإنتاج، وإطلاق قوى السوق لتصحيح الأسعار وفق قوى العرض والطلب. لقد أثبتت هذه السياسة العديد من الإجراءات الإصلاحية التي هدفت إلى زيادة العرض الكلي وخلق مواد إنتاجية للاستهلاك المحلي والتصدير. ولقد حققت سياسة التحرير الاقتصادي كل الشروط التي تطلبها برامج الإصلاح الهيكلي للاقتصاد التابعة لكل من (WB and IMF) يمكن القول أن الهدف من سياسة التحرير الاقتصادي هو تشجيع المستثمرين الأجانب والسودانيين مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج ومن ثَمّ إلى تحسين الصادر وتحرير أسعار السلع بتشجيع المنتجين في القطاعات المنتجة لزيادة الإنتاج أفقيا وراسياً لتحقيق الاكتفاء الذاتي وزيادة الصادر وتشجيع الصناعات الصغيرة والناشئة لتكون خطوة لإحلال الواردات والاعتماد على الذات. ففي السودان شهدت فترة الخمسينات والستينات الغلبة للاتجاه للداخل وتشجيع الصناعات التي تحل محل الواردات لكن منذ أواخر السبعينات ومع بروز فلسفة تحرير التجارة العالمية وزيادة نفوذ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عالمياً أصبح الاتجاه للسودان هو سياسة الانفتاح الاقتصادي والاتجاه لصناعة إحلال الواردات يبدو بسيطاً ونسبياً (سليمان، 2007).

4.5. السياسات الاقتصادية في السودان خلال الفترة (1990 ـ 2002):

لعبت السياسات الاقتصادية الكلية التي وضعها السودان دوراً كبيراً في استمرار ذلك السلوك الاقتصادي لفترات طويلة منذ الاستقلال، ولقد كان لذلك آثار على الاقتصاد القومي التي أدت إلى حالات الاختلال وعدم التوازن الداخلي والخارجي التي بدأت تظهر منذ منتصف السبعينات، خاصة تلك المتعلقة بسعر الصرف وغيرها من السياسات والبرامج الأخرى. ومن ذلك البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي (1990- 1993)، كان الهدف منه تحريك جمود الاقتصاد وتوجهه نحو الإنتاج ومزيد من الإنتاجية، وتحقيق توازن اجتماعي بحيث لا تتم عملية تحريك الاقتصاد على حسب الفئة الضعيفة اقتصاديا، بالإضافة إلى حشد الطاقات المتاحة وفتح الباب للمشاركة في تحقيق أهداف البرنامج، وتعديل الهياكل الاقتصادية والمالية والمؤسسية اللازمة لتوسيع قاعدة المشاركة. الاستراتيجية القومية الشاملة (1992- 2002)م، هي خطة عشرية تضمنت تخطيطاً اجتماعيا واقتصاديا في كل القطاعات الإنتاجية والخدمية، تم تطبيقها خلال الفترة. هدفت هذه الاستراتيجية إلى أسلمة الاقتصاد، وتبني استراتيجيات للإصلاح الاقتصادي قوامها الأساسي تحرير الاقتصاد الوطني، وتعزيز اقتصاديات السوق الراشدة.

وكانت أولى خطوات تحرير الاقتصاد هي تحرير الأنظمة السعرية، وإلغاء القيود على النقد الأجنبي وأسعار الصرف، وتحويل ملكية القطاعات الاقتصادية المختلفة إلى القطاع الخاص. كما هدفت الاستراتيجية إلى تبني سياسات تؤدي إلى إطلاق قوى الاستثمار والإنتاج والعمالة، وتدعو إلى تعويم سعر العملة المحلية بحيث تتحدد وفقاً لآليات السوق (يوسف، 2014). البرنامج الثلاثي الأول للاستراتيجية القومية الشاملة (1996 -1993)م، وضع هذا البرنامج كمرحلة أولي من ثلاث مراحل تغطي الفترة الاستراتيجية. إذ صمم هذا البرنامج على ضوء واقع الوضع الاقتصادي الذي سبقته ضغوط عديدة على الاقتصاد بما في ذلك ارتفاع معدلات التضخم، وقلة انسياب القروض والعون الأجنبي، والمقاطعة الخارجية الحقيقية المعلنة، واستمرار حرب الجنوب، وزيادة تكاليف الإنتاج وغلاء المعيشة (تقارير البرنامج الثلاثي الأول، 1990). البرنامج الثلاثي الثاني للأعوام (1999 -1996)م، هذا البرنامج هو المرحلة الثانية في تنفيذ موجهات الاستراتيجية القومية الشاملة، ومنها تحقيق العدالة الاجتماعية، وتخفيض معدلات التضخم بما يقل عن (10%) في نهاية البرنامج، وتحقيق معدلات النمو السنوي في حدود (10%). وفي المتوسط زيادة الموارد الأجنبية بما يوازي أهداف الاستراتيجية، والاهتمام بقطاع الصادر والعاملين بالخارج على حشد مواردهم لخدمة التنمية، وجذب الاستثمارات، واستمرار الإصلاح الضريبي، والاهتمام بتوسيع التعليم المهني والحرفي، وزيادة إيرادات الدولة لتصل (20%) من إجمالي الناتج المحلي عند نهاية البرنامج، خفض الإنفاق الحكومي بما يتعدي (10%) من إجمالي الناتج المحلي عند نهاية البرنامج. وإعطاء الأولوية لمشروعات الطاقة، الاهتمام بمشروعات النقل والبنيات الأساسية، ورفع الإنتاجية الزراعية وتحقيق الاكتفاء الذاتي (تقارير البرنامج الثلاثي الثاني، 1996). البرنامج الثلاثي الثالث (-1999 2002)م، يغطي أربعة سنوات ليكمل السنوات العشرة المحددة بواسطة الاستراتيجية الشاملة. تضمنت أهداف مثل زيادة إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الحالية إلى حوالي (11.8) مليار جنيه، أن ينمو قطاع الخدمات بمعدل يصل (90.4%) خلال سنوات البرنامج، أن ينمو قطاع الخدمات بمعدل نمو صناعي بمتوسط (10.6%) خلال سنوات البرنامج، أن ينمو قطاع الخدمات بمعدل نمو ثابت (4.1%) خلال سنوات البرنامج. وتحقيق معدل ادخار كلي يصل في المتوسط (18.1%) خلال فترة البرنامج (البرنامج الثلاثي الثالث، 1999). في (1985) ناقش السودان مع صندوق النقد مسودة برنامج مع إدارة الصندوق يتم بموجبه علاج مشكلة المتأخرات التي تجاوزت (300 بليون) دولار. وكانت الدول المانحة على أتم الاستعداد لمعالجة المتأخرات؛ إذا ألتزم السودان بتبني برنامج للإصلاح الاقتصادي يحتوي على إجراءات تتمثل في تعديل سعر الصرف وإصلاح عجز الموازنة الداخلية. إلا أن ذلك الاتفاق لم يكتب له أن يرى النور مما قاد الصندوق ليعلن في (فبراير، 1986)، بأن السودان غير مؤهل لاستخدام الموارد المالية من الصندوق. واستمرت مشكلة المتأخرات في التفاقم واتسعت نقاط الاختلاف بين السودان والصندوق حتى أعلن السودان في سبتمبر (1990)، بأن السودان دولة غير متعاونة.

5.5. سياسات سعر الصرف بعد التحرير:

تم في فبراير من العام (1992)، تبني سياسة التحرير الاقتصادي كجزء من سياسات الإصلاح الاقتصادي التي أنتهجها السودان خلال تلك الفترة والتي هدفت إلى معالجة المشكلات التي تواجه ميزان المدفوعات، وإعطاء قيمة واقعية للجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية. تم خلال هذه الفترة تعويم سعر الصرف، في ظل هذه السياسة الانفتاحية للاقتصاد السوداني؛ استعاد السودان سمعته المالية والمصرفية، على هذا الصعيد تقوم السلطات النقدية بالعمل على تطوير سوق المال والصرف الأجنبي من خلال إجراءات تنظيم وضبط السيولة المحلية لتحقيق الاستقرار النقدي بدون وضع أي قيود على تدفقات رأس المال (حسين، 2006). تم تحرير سعر الصرف وتعويمه بتبني سياسات التحرير الاقتصادي في مطلع فبراير كجزء من سياسات الإصلاح الاقتصادي التي انتهجها السودان خلال

تلك الفترة. شهدت فترة التحرير الاقتصادي إتباع نظام سعر الصرف العائم وتم إلغاء السوقين الرسمي والمصرفي وعوض عنهما بسوق حرة موحدة للتعامل في النقد الأجنبي. تم اعتماد التعامل بطريقة سعر الصرف الزاحف خلال الفترة (1997- 2001)، ومن أهم ملامح هذا النظام تحديد سعر صرف رسمي تتخذه الدولة للتغيير في قيمة عملتها وذلك حسب التطورات (جبر الله، 2010). الصادرات هي أحد الركائز الأساسية والهامة في اقتصاد الدولة حيث تعتمد عليه الدولة في توفير موارد النقد الأجنبي لمقابلة الاحتياجات التنموية للبلاد، وتشكل الصادرات غير البترولية العمود الفقري للاقتصاد السوداني بعد خروج البترول من قائمة الصادرات وذلك بعد انفصال جنوب السودان، لذلك سعت الوكالة لزيادة الصادر والنفاذ للمزيد من الأسواق، بالتالي عملت الوكالة على الاهتمام بقطاع الصادر ويجب أن يصحب ذلك اهتمام بجودة ومواصفات السلع السودانية حتى تستطيع المنافسة ومن ثَمّ زيادة عائد الصادر الأمر الذي يؤدي إلى دعم وتحفيز المنتج وزيادة الإنتاج والإنتاجية ومن ثم زيادة الصادر وتخفيف حدة الفقر وتحقيق التنمية (تقارير وزارة التجارة، 2011). نجد أن سياسة تحرير الاقتصاد التي تمت كان الهدف منها هو معالجة الخلل في الموازنة الخارجية للبلاد من أجل تحقيق عدد من الأهداف والسياسات تتمثل في: رفع شعار الإنتاج من اجل التصدير، وتشجيع الصادرات الصناعية، العمل على فتح أسواق جديدة لسلع الصادر الواعدة، تنظيم حركة التصدير بحيث تتمكن الدولة من رصدها وتقييمها، مكافحة التهريب، استقرار السياسات، تنويع قاعدة الصادرات وتنسيقها مع الإنتاج ومتطلبات السوق، وأخيراً ضمان تدفق عائد الصادر (تقارير لجنة الصادر، 1999).

6.5. الميزان التجاري بعد سياسة التحرير:

في بداية التسعينات من القرن الماضي بدا السودان بسياسات التكييف الهيكلي والتحرير الاقتصادي في هذه الفترة بدأت الدولة في تبني سياسات لتحريك التنمية في كل القطاعات الاقتصادية مثل تشجيع الاستثمار في مجال البترول وسياسات تشجيع التنمية الصناعية والزراعية وغيرها. بالتالي بدأ الاهتمام بتزايد سياسات تطوير وتنمية صادرات الماشية واللحوم كجزء من السياسات الموجهة لتنمية القطاع الزراعي في عمومه ونجد أن الاهتمام بها بدا يتركز ويتزايد في هذه الحقبة (جبريل، 2007). شهدت تجارة السودان الخارجية تطوراً ملحوظاً من حيث قيمتها الإجمالية منذ أن تم إعلان سياسة التحرير الاقتصادي في فبراير (1992)، ولقد أدت هذه السياسة إلى نشاط القطاع الخاص في مجال التصدير والاستيراد إلا أن تركيبة الصادرات السودانية من المواد الأولية في معظمها جعلها عرضة لتقلبات الأسعار العالمية وقد طرا تغير على الصادرات بدخول البترول اعتباراً من عام (1999)، (عبد الله، 2012). إلا أن تجارة السودان بالنسبة للصادرات كانت دائماً نحو دول السوق الأوربية المشتركة ودول غرب أوربا حيث فاضت صادرات السودان لهذه الدول حوالي (80%) من جملة صادراته خلال حقبة الستينات وربما يكون مبدأ حرية التجارة هو الوضع الأمثل في المدى البعيد ولكن واجه السودان وضعاً صحياً اجبره على التخلي عن هذا المبدأ الاقتصادي المعروف فقد كانت الشركات والمصالح الأجنبية تسيطر على تجارة السودان الخارجية في التصدير والاستيراد كما واجهت سلع الصادرات السودانية منافسة حادة من قبل الدول الأخرى المصدرة للسلع الأولية مما أضطر الحكومة لاتخاذ بعض السياسات التفضيلية (كاتفاقيات الدفع مع الدول الصديقة) لتوفير احتياجات البلاد من العملات الأجنبية (جمعة، 1986).

7.5. النمو الاقتصادي في السودان:

بعد تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي في العام (1992) نجحت تلك البرامج في تحريك جمود الاقتصاد السوداني من حالة الركود التي كان عليها إلى حالة النمو المقدر. إلا أن تلك الإصلاحات قد واجهتها بعض العقبات التي تمثلت في اتساع دائرة الحرب التي امتدت لتشمل مناطق أخرى غير الجنوب وتدهور العلاقات الدولية. أضف إليه

توقف المساعدات التنموية الرسمية مع النقص الحاد في العملات الأجنبية بالقدر المطلوب. ونتيجة لتلك الأوضاع تصاعدت معدلات التضخم حتى وصلت (130%) في العام (1996)، وتدهور موقف الميزان التجاري مما انعكس سلباً على تدهور سعر الصرف والعملة المحلية. فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي في السودان قبل وبعد تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي وتحرير سعر الصرف نجد أن الناتج المحلي الإجمالي كان في تزايد مستمر قبل سياسة التحرير الاقتصادي من (1985) حتى (1987). تراجع خلال العام (1988) بسبب السيول والفيضانات التي ضربت البلاد خلال هذا العام ومن ثَمّ تأثر قطاع الإنتاج خاصة القطاع الزراعي بهذه السيول. يلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي في تزايد مستمر ومضطرد منذ العام (1984) وحتى العام (1989)، لكن أنخفض الناتج في العام (1990)، بسبب الظروف التي كانت تمر بها البلاد خلال تلك الفترة. في العام (1992) تم تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي كان الناتج المحلي الإجمالي بعد سياسة التحرير الاقتصادي في تزايد مستمر منذ العام (1992) وحتى العام((2014 حيث أزداد من (9057) مليون في عام (1992) إلى حوالي (29.3) مليار جنيه عام (2014). ومن ثَمّ يمكن القول بأن هناك عدة عوامل اقتصادية وغير اقتصادية ساعدت في تضاعف (GDP) ويتمثل أهمها في إنتاج النفط ودخوله كسلعة جديدة من مكونات (GDP) بعد تطبيق سياسة التحرير (عبد الله، 2012).

6. التحليل، والخاتمة؛ النتائج، والتوصيات.

6-1- التحليل:

استخدمت الدراسة عدد ثلاثة معادلات لفحص أثر سياسة التحرير الاقتصادي على النشاط الاقتصادي في السودان خلال فترة الدراسة (1992- 2018). تم اختبار سكون السلسلة لجميع المتغيرات عند مستوى معنوية 5%، عن طريق اختبار جذور الوحدة Dickey Fuller أنظر ملحق رقم (3)، نتائج الاختبار تشير إلى أن قيم الاحتمال لكل المتغيرات أقل من مستوى المعنوية (5%)، عليه نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل بأنه لا يوجد جذر وحدة، وبالتالي فإن السلسلة ساكنه عند المستوى والفرق الأول، بهذا فإن العلاقة بين متغيرات الدراسة منطقية وليست زائفة. أيضا استخدم اختبار مدى وجود علاقة طويلة المدى (اختبار التكامل المشترك) بين متغيرات الدراسة. أشارت نتائج اختبار أثر التكامل المشترك في ملحق (4) إلى رفض فرض العدم بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك عند مستوى معنوية (5%)، ومن ثّم قبول الفرض البديل الذي يدل على وجود (5) معادلات للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، هذا يشير إلى أن السلاسل الزمنية قيد الدراسة ذات علاقة توازنية في المدى الطويل.

تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لتقدير معادلة (1):

$$OPEN = 14.58+8.89(X)+ 2.56(GDP)- 1.78(MS)+1.12(M)+1.01(AR1) \dots \quad (1)$$

(1.02) (1.36) (- 2.54) (1.21) (3.46) (4.54)

F = 8.67 Prob. (F- statistic) = 0.00

$R^2 = 0.85$ D.W = 1.78

من المعادلة المقدرة (1)، حيث أن: OPEN: معامل الانفتاح، X: الصادرات، GDP: الناتج المحلي الإجمالي، MS: عرض النقود، M: الواردات. نتيجة التحليل في الملحق رقم (1)، يعتبر النموذج ذو معنوية عالية حسب اختبار (F)، وذلك من خلال قيمة F المحسوبة وقيمة (Prob. F). أيضاً نلاحظ من قيم اختبار (t)، الموجودة بين الأقواس تحت المعاملات مباشرة أن المعاملات ذات معنوية إحصائية، كما أنها متسقة مع النظرية الاقتصادية ومطابقة لفروض الدراسة. ويلاحظ من قيمة معامل الارتباط (R^2) أن (85%) من التغيرات التي حدثت في المتغير التابع

(OPEN) سببها المتغيرات المستقلة الظاهرة صراحة في النموذج. ومن خلال إحصائية Durbin- Watson التي تساوي (1.78) هذا يشير إلى أنه لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي في النموذج. أما من الناحية الاقتصادية كانت النتائج مطابقة للنظرية الاقتصادية، علاقة الصادرات كأحد المؤشرات الاقتصادية بمعامل الانفتاح التجاري موجبة وقوية حسب المعامل (8.89)، والعلاقة مع الناتج المحلي الإجمالي موجبة (2.59) لكنها ضعيفة نسبة لضعف قيمة الناتج المحلي نفسه ومعدل نموه ويلاحظ ذلك من طريقة حساب معامل الانفتاح التجاري $\left(\frac{X+M}{GDP}\right)$ ولأن الميزان التجاري في السودان معظم قيمه سالبة نسبة لكثرة الوارد وقلة الصادر فإن أي زيادة في GDP ستؤدي إلى عملية إحلال الواردات بالسلع المنتجة محليا وتقل الواردات. علاقة عرض النقود سالبة (1.78-) كمؤشر صحيح حسب النظرية الاقتصادية فإن انخفاض عرض النقود في حالة السودان يعني انخفاض معدل التضخم وهذا يسهم في زيادة الإنتاج (تزيد معه الصادرات) فيزيد معامل الانفتاح، علاقة الواردات موجبة (2.01) وهي نتاج طبيعي لاعتماد السودان على الواردات.

معادلة (2):

$$GDP = 3.73 + 21.03(FDI) - 50094285(EXCH) + 0.417836(MA(2)) \quad \ldots\ldots\ldots (2)$$

(1.81) (2.15) (- 2.87) (30.48)

F = 51.73 Prob. (F- statistic) = 0.00

$R^2 = 0.87$ D.W = 1.91

بالنظر إلى نتيجة التحليل في الملحق (2)، حيث أن (FDI): الاستثمار الأجنبي المباشر،:EXCH سعر الصرف. نلاحظ أن النموذج ذو معنوية عالية حسب قيمة اختبار (F) وقيمة (Prob. F)، وأيضاً نلاحظ من قيم اختبار (t) أن المعاملات أيضاً ذات معنوية إحصائية، كما أن النتائج متسقة مع النظرية الاقتصادية ومتطابقة لفروض الدراسة. من الناحية القياسية يلاحظ من قيمة معامل الارتباط (R^2) أن (87%) من التغيرات التي حدثت في المتغير التابع (GDP) سببها المتغيرات المستقلة الظاهرة صراحة في النموذج، ومن خلال إحصائية (Durbin- Watson) التي تساوي (1.91) هذا يشير إلى أنه لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي في النموذج. من الإشارات وقيم المعلمات نجد أن العلاقة بين الاستثمار والناتج المحلي الإجمالي علاقة طردية وهي نتيجة تتفق مع مبادئ النظرية الاقتصادية، بينما العلاقة بين سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي عكسية فإن انخفاض سعر الصرف يحسن من الإنتاج في هذه الحالة.

معادلة (3):

$$FDI = 2.69 - 645802.1(EXCH) + 1.09(AR(1)) \quad \ldots\ldots\ldots (3)$$

(8.28) (- 3.11) (1.64)

F=54.97 Prob. (F- statistic) = 0.00

R^2=.81% DW=2.05

بالنظر إلى نتيجة التحليل في الملحق (3)، نلاحظ أن النموذج ذو معنوية عالية حسب قيمة اختبار (F) وقيمة (Prob. F)، وأيضاً نلاحظ من قيم اختبار (t) أن المعاملات أيضاً ذات معنوية إحصائية، كما أن النتائج متسقة مع النظرية الاقتصادية ومتطابقة لفروض الدراسة. من الناحية القياسية يلاحظ من قيمة معامل الارتباط (R^2) أن (81%) من التغيرات التي حدثت في المتغير التابع (FDI) سببها المتغيرات المستقلة الظاهرة صراحة في النموذج، ومن خلال إحصائية (Durbin- Watson) التي تساوي (2.05) هذا يشير إلى أنه لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي في النموذج.

من الإشارات وقيم المعلمات نجد أن العلاقة بين الاستثمار وسعر الصرف عكسية نتيجة لتدهور سعر الصرف في الآونة الآخيرة، الأمر الذي يؤدي إلى المزيد من تصاعد معدلات التضخم في السودان.

2.6. الخاتمة.

تعتبر سياسة التحرير الاقتصادي من أكثر السياسات الاقتصادية التي شغلت المفكرين الاقتصاديين منذ تطبيقها في مطلع التسعينات من القرن الماضي وحتى الحاضر، وذلك لتأثيرها الكبير على الاقتصاد الكلي عبر المؤشرات الاقتصادية (ميزان المدفوعات، والتضخم، والنمو الاقتصادي) وانعكاسها المباشر على مجمل النشاط الاقتصادي في البلاد. الدراسة حاولت فحص أثر سياسة التحرير الاقتصادي على النشاط الاقتصادي عن طريق بناء العلاقات بين متغيرات الاقتصاد الكلي في معادلتين، الأولى تعنى بمعامل الانفتاح الاقتصادي متغير يتأثر بمؤشرات كلية منها الصادرات، والناتج المحلي الإجمالي، وسعر الصرف، والواردات، وعرض النقود. والثانية معادلة الناتج المحلي الإجمالي وتؤثر فيه متغيرات مثل سعر الصرف، والاستثمار الأجنبي المباشر. تم اختيار هذه المتغيرات بسبب تأثرها الشديد بسياسة التحرير الاقتصادي، وكما أنها تعطي إشارة واضحة لسير النشاط الاقتصادي. تم استخدام طريقة المربعات الصغرى لتقدير النموذجين للفترة (1992- 2018)، نتائج الدراسة أثبتت صحة الفرضيات، كما أنها متسقة مع مبادئ النظرية الاقتصادية. حيث أنها أشارت للعلاقة الموجبة بين (الصادرات، والواردات، الناتج المحلي الإجمالي، وسعر الصرف) والعلاقة السالبة بين (عرض النقود) مع معامل الانفتاح التجاري في المعادلة الأولى. أما المعادلة الثانية أشارت النتائج إلى العلاقة الموجبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي، والعلاقة السالبة بين (سعر الصرف) مع الناتج المحلي الإجمالي نسبة للخلل الموجود في سعر الصرف.

3.6. التوصيات والمقترحات.

1- مراقبة الأسعار لمنع ارتفاع معدلات التضخم، وتفعيل كافة القطاعات لتعمل سياسة التحرير وفق أهدافها بصورة مثالية.
2- علاج مشكلة تدهور سعر الصرف المستمرة.
3- معالجة السياسات النقدية، والمالية مع استخدام سياسات اقتصادية ملائمة تناسب الهيكل الاقتصادي.
4- تعميق جهود التنمية الشاملة ودعم النمو في القطاعات الاقتصادية خاصة القطاع الزراعي.
5- تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية بتهيئة المناخ المناسب.
6- زيادة المشاريع الاستثمارية التي تؤدي إلى زيادة السلع والخدمات ومن ثم تقليل تصاعد الأسعار.

قائمة المصادر والمراجع.

- أبو بكر، عبد الله أحمد عبد الله (2011): أثر سياسة التحرير الاقتصادي على معدلات التضخم في السودان خلال الفترة (1980- 2010)- رسالة ماجستير منشورة – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – كلية الدراسات التجارية – الخرطوم – السودان.
- أبو شرار، علي عبد الفتاح (2007): الاقتصاد الدولي (نظريات وسياسات) الطبعة الأولى – دار المسيرة للنشر والتوزيع – عمان/الأردن.
- الاستراتيجية القومية الشاملة (1992): الاستراتيجية القومية الشاملة خلال الفترة (1992- 2002)، المجلد الأول – الطبعة الثانية- دار جامعة الخرطوم للطباعة والنشر – الخرطوم.

- إنعام، بابكر محمد أحمد (2005): تقييم آثار السياسات التمويلية على تنمية الصادرات الزراعية خلال الفترة (1992- 2003)- بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في التخطيط التنموي – كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية – جامعة الخرطوم – السودان.
- أيمان، حملاوي (2014): دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2012 -1990)- رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية – جامعة محمد خيضر – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- بسكرة- الجزائر- الانترنت.
- البرنامج الثلاثي الأول للإنقاذ الاقتصادي (1990): البرنامج الثلاثي الأول للإنقاذ الاقتصادي خلال الفترة (1990- 1993) م، المجلد الأول – الخرطوم.
- البرنامج الثلاثي الثالث للإنقاذ الاقتصادي (1999): البرنامج الثلاثي الثالث للإنقاذ الاقتصادي خلال الفترة (1999- 2002)، المجلد الأول- الخرطوم.
- البرنامج الثلاثي الثاني للإنقاذ الاقتصادي (1996): البرنامج الثلاثي الثاني للإنقاذ الاقتصادي خلال الفترة (1996- 1998)، المجلد الأول – الخرطوم.
- البطريق، أحمد (1986): السياسات الدولية في المالية العامة – الدار الجامعية للبشر والتوزيع – الطبعة الثانية – الإسكندرية – مصر.
- بلول، صابر (2009): السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في الحد من الفقر- مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – مجلد 25 – العدد الأول 2009م – دمشق – سوريا.
- تقرير أداء التجارة الخارجية (2007–2011) والرؤية المستقبلية خلال فترة البرنامج الثلاثي – الإصدار وزارة التجارة الخارجية 2012م.
- تقرير توصيات لجنة دراسات الصادر – وزارة التجارة الخارجية – أبريل، 1999م.
- جبر الله، بدر الدين حسين (2010): اتجاهات سعر الصرف وإمكانية حدوث دولرة غير رسمية في الاقتصاد السوداني، مجلة المصرفي بنك السودان المركزي – الخرطوم – السودان.
- جبريل، محمد فرح (2007): ورشة عمل بعنوان حول الصادرات غير البترولية في السودان ما بين (2000ـ2007)، ورقة بعنوان سياسات تنمية وتطوير الماشية واللحوم في السودان – وزارة العلوم والتكنولوجيا – الخرطوم.
- جمعة، يوسف طه، وأحمد عبد القادر محمد (1986): تنمية الصادرات السودانية (1956- 1984)، مركز البحوث والإحصاء، بنك فيصل الإسلامي – الخرطوم – السودان.
- جميل، أحمد (2006): ورقة علمية بعنوان: تطبيق سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي بالدول النامية وواقع سياسات الإصلاح الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة (1994- 2004)- المركز الجامعي – البويرة- الانترنت www.google,com
- حسين، حيدر عباس (2005): العامل المؤثرة على سعر الصرف في السودان خلال الفترة (1982- 2004)- الإدارة العامة للبحوث والإحصاء – بنك السودان المركزي – الخرطوم – السودان.
- الخليفة، محمد الحسن محمد أحمد وآخرون (2009): دراسة توثيق سياسة سعر الصرف في السودان خلال الفترة (1956- 2007)م – الإدارة العامة للبحوث والإحصاء – بنك السودان المركزي – الخرطوم – السودان.
- الركابي، مهدي عثمان((2012: سياسة التحرير الاقتصادي بين النشأة والتطور – صحيفة الأسواق – العدد الخامس – بتاريخ 2012/7/3.

- سامية، حسن محمود (2012): نمذجة مؤشرات الاقتصاد الكلي في السودان خلال الفترة (1980 –2008)- بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد القياسي – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – موقع الجامعة الالكتروني- الخرطوم – السودان.
- سليمان، علي احمد (2007): مستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان – الطبعة الأولى – شركة مطابع السودان للعملة المحدودة- السودان.
- السواعي، خالد محمد (2014): أثر تحرير التجارة والتطور المالي على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1992 -2011) – ورقة علمية- المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية الجامعة الأردنية الالكترونية – المجلد الثاني – العدد الأول 2015م- عمان – الأردن.
- عبد الرحمن، عمار محمد سليمان (2005): أثر سياسة التحرير الاقتصادي على معدلات التضخم في السودان خلال الفترة (1982 -2001)- رسالة ماجستير – جامعة أم درمان الإسلامية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – أم درمان – السودان.
- عبد الله، حافظ أحمد (2012): سياسة التحرير الاقتصادي والنخب الاقتصادية الجديدة في السودان خلال (1992 -2006)، بحث تكميلي لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية- كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية – قسم العلوم السياسية – جامعة الخرطوم، الموقع الالكتروني لجامعة الخرطوم.
- عبد الله، مصطفى أحمد (2009): قياس سعر الصرف الحقيقي التوازني في السودان خلال الفترة (1980ـ2009)- مجلة المصرفي، بنك السودان المركزي – الخرطوم – السودان.
- الفتلاوي، سهيل حسين (2009): العولمة وأثارها في الوطن العربي- دار الثقافة للنشر – الطبعة الأولى – عمان – الأردن.
- الكفري، مصطفى العبد الله (1983): الإصلاح الاقتصادي والتحول إلى اقتصاد السوق في الدول العربية – ورقة علمية – المعهد العربي للتخطيط – الكويت 22/فبراير/1982م
- محمد، خالد عبد العزيز (2011): أثر سياسة التحرير الاقتصادي على مستقبل الاستثمار في السودان خلال الفترة (1995 -2005)- دراسة تطبيقية – استراتيجيات وزارة الاستثمار – مجلة شندي العلمية الالكترونية – جامعة شندي – السودان.
- مولاي، ولد أحمد (2005): الإصلاحات الاقتصادية وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية في موريتانيا خلال الفترة (1985 -2004)- رسالة دكتوراه منشورة – جامعة الجزائر – كلية العلوم الاقتصادية وعلوم والتسيير – الانترنت.
- نجلاء، يوسف محمد سيد (2003): الأبعاد الاقتصادية لعلاقة صندوق النقد الدولي مع السودان خلال الفترة (1956 -2000)م – بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في العلاقات الدولية – كلية الدراسات الاجتماعية – جامعة الخرطوم – السودان.
- هاجر، على محمد بخيت (2009)م: الآثار الاجتماعية لسياسة التحرير الاقتصادي في السودان- ورقة بحثية – مركز التنوير المعرفي – الانترنت – بتاريخ 2015/6/16م.www.tanweer.com .
- وزارة التجارة الخارجية – تجارة السودان الخارجية الحاضر والمستقبل (2008– 2012).
- يوسف، عمران عباس (2014): الاستثمار في السودان بين النظرية والتطبيق– الطبعة الأولى – دار عزة للنشر والتوزيع- الخرطوم – السودان.

13. الملاحق:

ملحق (1)

Dependent Variable: OPEN				
Method: Least Squares				
Date: 06/05/22 Time: 23:15				
Sample (adjusted): 1993 2021				
Included observations: 29 after adjustments				
Convergence achieved after 3 iterations				
Variable	Coefficient	Std. Error	t- Statistic	Prob.
C	14.58293	3.214033	4.537267	0.0001
X	8.89E- 06	7.67E- 07	3.458249	0.0219
GDP	2.56E- 11	2.12E- 11	1.210335	0.0384
MS	- 1.78E- 07	7.00E- 08	- 2.537223	0.0184
M	1.12E- 06	8.41E- 07	1.335939	0.0194
AR(1)	1.102500	2.253921	1.019846	0.0422
R- squared	0.853772	Mean dependent var		20.24441
Adjusted R- squared	0.778505	S.D. dependent var		14.23974
S.E. of regression	9.244816	Akaike info criterion		7.467994
Sum squared resid	1965.732	Schwarz criterion		7.750883
Log likelihood	- 102.2859	Hannan- Quinn criter.		7.556592
F- statistic	8.686035	Durbin- Watson stat		1. 77547
Prob(F- statistic)	0.000097			
Inverted AR Roots	.00			

ملحق (2)

Dependent Variable: GDP				
Method: Least Squares				
Date: 06/06/22 Time: 03:28				
Sample: 1992 2021				
Included observations: 30				
Convergence achieved after 3 iterations				
MA Back cast: 1990 1991				
Variable	Coefficient	Std. Error	t- Statistic	Prob.
C	3.73E+10	4.59E+10	1.811079	0.0247

		Dependent Variable: GDP		
0.0410	2.150180	9.778429	21.02539	FDI
0.0081	- 2.867364	17470500	- 50094285	EXCH
0.0000	30.48208	0.013708	0.417836	MA(2)
5.89E+10	Mean dependent var		0.873785	R- squared
1.12E+11	S.D. dependent var		0.801529	Adjusted R- squared
53.48549	Akaike info criterion		9.36E+10	S.E. of regression
53.67232	Schwarz criterion		2.28E+23	Sum squared resid
53.54526	Hannan- Quinn criter.		- 798.2824	Log likelihood
1.909738	Durbin- Watson stat		51.73095	F- statistic
			0.006157	Prob.(F- statistic)

ملحق (3)

		Dependent Variable: FDI		
		Method: Least Squares		
		Date: 06/06/22 Time: 03:13		
		Sample (adjusted): 1993 2021		
	Included observations: 29 after adjustments			
	Convergence achieved after 17 iterations			
Prob.	t- Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0262	1.642399	4.18E+09	2.69E+09	C
0.0044	- 3.117871	207129.2	- 645802.1	EXCH
0.0000	8.280864	0.132696	1.098839	AR(1)
1.92E+09	Mean dependent var		0.808752	R- squared
2.64E+09	S.D. dependent var		0.794040	Adjusted R- squared
44.74022	Akaike info criterion		1.20E+09	S.E. of regression
44.88166	Schwarz criterion		3.72E+19	Sum squared resid
44.78452	Hannan- Quinn criter.		- 645.7331	Log likelihood
2.052340	Durbin- Watson stat		54.97444	F- statistic
			0.000000	Prob(F- statistic)
		1.10		Inverted AR Roots
Estimated AR process is non stationary				

ملحق (4): اختبارات جذور الوحدة لديكي فولر (ADF)

Variable	ADF	Probability	ADF	Probability	ADF	Probability	Order
	Level		First Difference		2nd Difference		
GDP	- 1.992216	0.0466					I(0)
1%	- 2.679735						
5%	- 1.958088						
10%	- 1.607830						
EXCH	- 2.241363	0.1975	- 3.845657	0.0000			I(1)
1%	- 3.711457		- 3.752946				
5%	- 2.981038		- 2.998064				
10%	- 2.629906		- 2.638752				
MS	- 1.500954	0.5125	- 4.102157	0.0227			I(1)
1%	- 3.808546		- 4.532598				
5%	- 3.020686		- 3.673616				
10%	- 2.650413		- 3.277364				
10%	- 2.629906		- 2.632604				
X	- 2.026202	0.2745	- 6.255611	0.0000			I(1)
1%	- 3.711457		- 3.724070				
5%	- 2.981038		- 2.986225				
10%	- 2.629906		- 2.632604				
M	- 1.484942	0.5252	- 4.842686	0.000			I(1)
1%	- 3.711457		- 3.724070				
5%	- 2.981038		- 2.986225				
10%	- 2.629906		- 2.632604				
OPEN	- 0.862048	0.7839	- 5.148103	0.0000			I(1)
1%	- 3.711457		- 3.724070				
5%	- 2.981038		- 2.986225				
10%	- 2.629906		- 2.632604				
FDI	- 1.563871	0.4862	- 6.656373	0.0000			I(1)
1%	- 3.711457		- 3.724070				
5%	- 2.981038		- 2.986225				
10%	- 2.629906		- 2.632604				

مصدر: من إعداد الباحثين من نتاج الملاحق ببرنامج Eviews7.

ملحق (5) نتائج اختبار التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة لجوهانسون.

Trace test indicates 5 co integrating eqn.(s) at the 0.05 level	
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level	
**MacKinnon- Haug- Michelis (1999) p- values	
Unrestricted Co integration Rank Test (Maximum Eigen value)	

Trace test indicates 5 co integrating eqn.(s) at the 0.05 level				
Hypothesized		Max- Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigen value	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.991921	120.4623	52.36261	0.0000
At most 1 *	0.973905	91.15026	46.23142	0.0000
At most 2 *	0.900832	57.77346	40.07757	0.0002
At most 3 *	0.884309	53.92081	33.87687	0.0001
At most 4 *	0.776757	37.48736	27.58434	0.0019
At most 5	0.536285	19.21214	21.13162	0.0909
At most 6	0.325446	9.842573	14.26460	0.2225
At most 7	0.003532	0.088450	3.841466	0.7661

المصدر: إعداد الباحثين.